CINÉMA & DROITS DE L'HOMME

جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان

ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵜⵉⵖⵔⵉⵡⵉⵏⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵎⵓⵙⵙⵓ

ASSOCIATION DES RENCONTRES MÉDITERRANÉENNES DU CINÉMA ET DES DROITS DE L'HOMME

السياسة العمومية
في مجال السينما
وحقوق الإنسان في المغرب

في أفق الملاءمة مع دستور الحقوق والحريات

ملخص التقرير

Cofinancé par
l'Union européenne

INSTITUT FRANÇAIS
Maroc

تـم إعـدا دهـذا التقريـر بدعـم مـن الاتحـاد الأوروبي، غير أن مسـؤولية مـا يحتويـه مـن مضـامين تقـع حصرا على عاتـق جمعيـة اللقـاءات المتوسـطية للسـينما وحقـوق الإنسـان ولا تعكـس، بـأي شـكل من الأشـكال، وجهة نظـر الاتحـاد الأوروبي.

Cofinancé par
l'Union européenne

CINÉMA & DROITS DE L'HOMME

جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان

ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵔⵓⵜⵉⵏ ⵖⵓⵔ ⵜⵙⵉⵏⵎⴰ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵔⵔⴰⵙ

ASSOCIATION DES RENCONTRES MÉDITERRANÉENNES DU CINÉMA ET DES DROITS DE L'HOMME

السياسة العمومية
في مجال السينما
وحقوق الإنسان في المغرب

في أفق الملاءمة مع دستور الحقوق والحريات

ملخص التقرير

Cofinancé par
l'Union européenne

الفهرس

1.	تقديم	9
2.	المنهجية	10
3.	الخلاصات الرئيسية للتحليل	11
4.	توصيات	12
5.	خلاصة عامة	21

1. تقديم

يأتي إعداد هذا التقرير الذي يتناول موضوع السياسة العمومية في مجال السينما وارتباطها بالتزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان كنتيجة طبيعية لتطور استراتيجية عمل جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان

بعد مرور عشر سنوات من العمل في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإرساء أرضية للحوار بين عالم السينما والفاعلين في مجال حقوق الإنسان، كان من البديهي أن نتساءل عن مدى مراعاة التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان أثناء إعداد وتطوير وإعمال السياسة العمومية في مجال بالسينما.

وفي هذا السياق، يأتي هذا التقرير من أجل تزويد الفاعلين المعنيين بقراءة أولى حول الأسس المؤسساتية والقانونية للسياسة العمومية في مجال السينما، خاصة المركز السينمائي المغربي. وهو تقرير تم إعداده تتويجا لمسار تعاون بناء مع المركز السينمائي المغربي، في إطار اتفاقية تم توقيعها بين الطرفين بتاريخ 27 شتنبر 2021.

وفي إطار الإعداد لهذا التقرير، تم تنظيم لقاء تمهيدي، بتاريخ 20 يناير 2022، تميز بمشاركة طيف من الفاعلين السينمائيين (مخرجين، ممثلين، تقنيين، غرف مهنية)، انكبوا على تحديد الأولويات التي يتعين إدراجها في هذا التقرير، الأول من نوعه

ولإنجاز هذا التقرير، وجهت جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان عدة مراسلات للمركز السينمائي المغربي بغرض طلب الوثائق، التي تم التوصل بها فعلا، باستثناء محاضر لجان الدعم السينمائي

ومن جهة أخرى، تعاونت جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان مع عدة خبراء، كل حسب اختصاصه، حتى ينبني هذا التقرير على قراءة وتحليل نصوص القوانين التي تنظم القطاع السينمائي، والتقارير الرسمية للدولة حول عمل وحكامة المركز السينمائي المغربي والتقرير حول النموذج التنموي الجديد الذي يحدد تطلعات الدولة في هذا المجال، إلى جانب مجموعة من المقابلات والاجتماعات مع الفاعلين الرئيسيين في هذا القطاع

ويسعى التقرير إلى الإجابة على سؤال محوري يهم: مدى مواكبة الإدارة المسؤولة عن السياسة العمومية الوطنية في مجال السينما لتطور السياسة العامة للدولة في مجال حقوق الإنسان كخيار استراتيجي، منذ إصدار التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة وخصوصا بعد اعتماد دستور 2011؟

إن إصدار هذا التقرير يأتي في وقت تشهد فيه الساحة العمومية نقاشا مهما حول السينما، في حين تم اتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بالرقابة على الأفلام في السنوات الأخيرة وفي وقت بدأت تأخذ فيه تعبئة الفاعلين في مجال السينما طابعا منظما

وإيمانا منها أن آفاق تنمية الدول تقاس بمدى دعمها للإبداع، وخاصة السينما، تسعى جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، من خلال إصدار هذا التقرير، إلى وضع الأصبع على الثغرات التي يتعين سدها، وبالخصوص توفير جسر وأرضية للحوار الرصين بين مختلف الفاعلين

2. المنهجية

إن تقييم السياسة العمومية في مجال السينما، بناء على مقاربة حقوق الإنسان، ينبع من صميم فلسفة جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان والاستراتيجية التي تتبناها منذ إحداثها سنة 2010. واقتناعا منها أن «الترافع من أجل حقوق الإنسان هو قبل كل شيء معركة ثقافية»، تعتبر الجمعية أن تحليل السياسة العمومية الثقافية أمر ضروري إن لم نقل ملح.

ويكمن الهدف من ذلك في قياس مدى مراعاة هذه السياسة العمومية للالتزامات المغرب، الدستورية والدولية، في مجال حقوق الإنسان، سواء تلك المتعلقة بحماية الحقوق والحريات أو تلك المتعلقة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان

وللإجابة على هذه الإشكالية، أجرت الجمعية تحليلا شاملا يهم مختلف العناصر المكونة للسياسة السينمائية ارتكازا على خمسة نقط بالغة الأهمية:

1. الأسس المؤسساتية والقانونية التي يزاول من خلالها المركز السينمائي المغربي مهامه: لم يقتصر هذا التحليل على النصوص المرتبطة بالإطار المعياري الدولي والوطني لحقوق الإنسان ونصوص القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي، بل شملت أيضا النصوص التي لها علاقة بالمهن ذات الصلة بالقطاع، خاصة منها القانون المتعلق بالفنان والقانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، إلخ؛

2. حكامة القطاع استنادا على تقارير الافتحاص والمراقبة التي تعدها المؤسسات الدستورية المكلفة بمراقبة وافتحاص عمل المركز السينمائي المغربي، ويتعلق الأمر بالمجلس الأعلى للحسابات ووزارة المالية: الحصيلة السينمائية لسنة 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 2021 و2022، تقرير مجلس الإدارة لدورة دجنبر 2021 وملاحقه، تقرير مجلس الإدارة لدورة يوليوز 2021 وملاحقه، تقارير قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية (EEP) المرافقة لمشاريع القوانين المالية لسنة 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 و 2022، تقرير افتحاص المركز السينمائي المغربي- رقم 07/ MEF/DEPP/AU/2018 المرحلة الأولى، تقرير افتحاص المركز السينمائي المغربي، رقم MEF/DEPP//2018/07 AU المرحلة الثانية وتقرير المفتشية العامة للمالية رقم 4945؛

3	المرجعية الوطنية لإعداد وتأطير السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية، خاصة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتقرير النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي؛
4	المرجعية التي أسس لها الفاعلون في قطاع السينما، ولا سيما الكتاب الأبيض الذي يتضمن 128 توصية متعلقة بالإصلاح وتنمية القطاع؛
5	مراقبة ومتابعة البرلمانيين للقطاع السينمائي انطلاقا من عينة أسئلة شفوية (214) وكتابية (379)، على امتداد سنة، موجهة لوزارة الشباب، الثقافة والتواصل؛
6	التكوين الموجه لمهنيي القطاع من خلال قراءة 14 منهجا دراسيا خاصا بالقطاع العمومي و13 منهجا دراسيا خاصا بالقطاع الخاص.

وقد جاء تحليل هذه العناصر الخمسة في تقرير يشمل 140 صفحة (المرفقات المدرجة) تتمحور حول أربعة فصول: الإطار القانوني والمؤسساتي للسياسة العمومية في مجال السينما (1)، السياسة العمومية في مجال السينما وحقوق الإنسان (2)، دراسة العرض التكويني والتوصيات (3) وأخيرا الخلاصات والتوصيات (4)

3. الخلاصات الرئيسية للتحليل

إن دراسة السياسة العمومية في مجال السينما، من خلال مداخل متنوعة تشمل الإطار المعياري الوطني والدولي، والإطار القانوني والمؤسساتي الوطني، وخلاصات مختلف الوثائق الرسمية، فضلا عن تحليل عينة الأسئلة البرلمانية، تجعلنا نستنتج عشر خلاصات رئيسية:

1	توفر إطار قانوني ومؤسساتي «خارج نطاق» (hors champs) مقاربة حقوق الإنسان وتوجهات الدولة في هذا المجال، سواء على مستوى الالتزامات المتعلقة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان أو حماية الحريات في القطاع السينمائي؛
2	الضرورة الملحة لوضع إطار قانوني لحماية حرية الإبداع؛

3	مشاكل متعلقة بالحكامة، أشارت إليها العديد من التقارير الرسمية، من شأنها أن تعيق الامتثال للالتزامات الدولية والمقتضيات الدستورية للمملكة ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان والحريات؛
4	ضرورة الفصل بين مجالي التلفزيون والسينما على مستوى الوصاية الإدارية. فنظرا للبس المتعلق بالوصاية القائمة حاليا، باعتبارها إرثا تاريخيا يعود إلى بداية تأسيس القطاع، يبقى من الضروري دمج المركز السينمائي المغربي مع قطاع الثقافة وبناء نموذج حكامة جديدة للسينما المغربية ضمن السياسة الثقافية العامة؛
5	ضعف المتابعة البرلمانية للتوصيات المقدمة من قبل المؤسسات الرسمية للدولة بخصوص حكامة القطاع؛
6	ضعف الحوار في المجال الثقافي، عموما، وفي المجال السينمائي، خصوصا، وأهمية بناء أرضية للنقاش بين مختلف الفاعلين؛
7	ضعف التنسيق بين القطاعات الأكاديمية والتكوين المهني، من جهة، ومهنيي القطاع، من جهة أخرى، في أفق تطوير رؤية مبتكرة قادرة على بلورة نموذج جديد للسينما وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ;
8	أهمية إشراك باقي الفاعلين في تطوير القطاع السينمائي وفق الاستراتيجيات الكبرى للدولة، لاسيما السياسة الجهوية المتقدمة، من خلال إشراك الجهات في مختلف الامتدادات الترابية (جهات، أقاليم وجماعات)؛
9	ضرورة تطوير موارد مالية جديدة لفائدة المركز السينمائي المغربي؛
10	أهمية احترام مختلف الفاعلين في القطاع السينمائي لالتزاماتهم إزاء المركز السينمائي المغربي، وفقا للقانون.

4. توصيات

يخلص هذا التقرير إلى مجموعة من التوصيات الموجهة لمختلف الجهات المعنية بقطاع السينما في المغرب. ورغم أنه قد يبدو أن بعض التوصيات لا تتعلق بشكل مباشر بالإشكالية الرئيسية، لا سيما مسألتي الحكامة والتمويل، إلا أننا ارتأينا أنه من المهم تناول هذا الجانب من أجل تشكيل فكرة شاملة عن وضعية السياسة العمومية المتعلقة بالسينما في المغرب، وأبعاد الحكامة والتمويل، باعتبارهما من

بين الركائز الأساسية لبلورة السياسات العمومية
وتهم هذه التوصيات سبعة مستويات، تتعلق ب:

1. **السياسة الثقافية والسينما؛**
2. **مقاربة حقوق الإنسان والحريات؛**
3. **النقاش بين الفاعلين؛**
4. **حكامة القطاع السينمائي؛**
5. **تمويل القطاع؛**
6. **مراقبة ومتابعة السياسة العمومية؛**
7. **التكوين.**

1. السياسة الثقافية والسينما

- وضع سياسة عمومية سينماتوغرافية قائمة على مسؤولية الدولة في المجال الثقافي ودورها كضامن لحرية التعبير والإبداع. وينبغي تطوير هذه السياسة العمومية بمشاركة الفاعلين المعنيين العاملين بشكل مباشر أو غير مباشر في المجال السينمائي؛

- ضمان سياسة ثقافية حقيقية من خلال وضع السينما والمركز السينمائي المغربي تحت إشراف قطاع الثقافة. وهو ما من شأنه أن يعزز المركز السينمائي المغربي ويزوده بشكل أكبر بالوسائل البشرية والمالية لمزاولة مهامه؛

- الحرص على الفصل الإداري الصارم بين إدارة تراخيص التصوير التلفزيوني والإعلاني وغيرهما، وإدارة التراخيص المتعلقة بالسينما؛

- مواكبة استراتيجية الدولة في مجال حقوق الإنسان والحريات من خلال ترجمة مختلف المقتضيات الدستورية والتزامات المغرب الدولية إلى النصوص القانونية والمؤسساتية المنظمة لقطاع السينما.

2. حقوق الإنسان والحريات

- تعزيز ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي مع المقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية للمملكة، بما يكفل حماية حرية التعبير والإبداع باعتبارهما من الحقوق المتأصلة وجزء لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية.

- ويتعين تعزيز حماية حرية التعبير والإبداع من خلال اعتماد منهج إيجابي في تدبير تراخيص عروض واستغلال الأفلام من قبل المركز السينمائي المغربي، بشكل يتم الحرص فيه على حماية القاصرين، أكثر من ممارسة الوصاية على ضمائر الراشدين الذي اختاروا الذهاب إلى قاعة السينما بمحض إرادتهم؛

- تحديد سبل الانتصاف فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها المركز السينمائي المغربي؛

- إدراج مهمة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ضمن مهام المركز السينمائي المغربي؛

- العمل على تقليص السلطة التقديرية للمركز السينمائي المغربي فيما يتعلق، بشكل خاص، بمنح تراخيص التصوير والرقابة، من خلال وضع إطار تنظيمي قانوني ينظم إعمال هذين الاختصاصين؛

- التذكير، بشكل ممنهج، بأهمية الحرية الإبداعية في النصوص التي تنظم أو تتعلق بوضعية الفنان.

3. النقاش بين الفاعلين

من المهم تخصيص مساحات للحوار الصريح والدائم بين الفاعلين، في أقرب الآجال، خاصة خلال المهرجان الوطني للفيلم، بهدف تطوير مبادرات يلتزم المركز السينمائي بتنفيذها مع باقي الجهات الفاعلة في المجال.

4. الحكامة

تم استخلاص توصيات محور الحكامة بناء على تقارير المراقبة والافتحاص التي تصدرها المؤسسات الرسمية.

أ. التسيير العام للمركز السينمائي المغربي

- وضع استراتيجية وطنية ودولية حقيقية للنهوض بالسينما المغربية، يتم تنزيلها على شكل خطط عمل، للارتقاء بالسينما المغربية وتطويرها، وجذب المنتجين الأجانب ودمقرطة ثقافة السينما بجميع ربوع المملكة؛

- العمل على مراجعة اختصاصات المركز السينمائي المغربي وملاءمة أشكال تنظيمه، أخذا بعين الاعتبار التطورات الأخيرة التي شهدها القطاع السمعي البصري على المستوى العالمي وتكنولوجيات المعلومات والتواصل الجديدة؛

- تصميم ووضع نظام للمعلومات والتسيير ونظام معلوماتي متكامل، بهدف تعزيز شفافية إجراءات الترخيص واحترام الشروط القانونية؛

- وضع إجراء يتعلق بالمراقبة الداخلية، معزز بدفاتر تحدد المسؤوليات والمناصب والمهام الموكلة لمختلف العاملين، من أجل ضمان الشفافية واحترام المقتضيات القانونية؛

- رفع عدد اجتماعات المجلس الإداري للمركز السينمائي المغربي لنفس الأسباب السالفة الذكر؛

- إحداث لجنة إدارة تضم رؤساء أقسام المركز السينمائي المغربي إلى جانب كاتبه العام، من أجل تبادل الآراء والتفكير في القضايا الاستراتيجية مع العمل على إنزالها من خلال اقتراح الوسائل المناسبة؛

- إعداد القانون الداخلي ومدونة المجلس الإداري؛

- ضمان تنوع تمثيلية الفاعلين السينمائيين بالمجلس الإداري؛

- توسيع مشاركة الجهات من خلال الحرص على تمثيلها في مجلس الإدارة؛

- وضع نظام خاص بالمراقبة الداخلية لمواكبة إطلاق صندوق دعم تدعمه الجهات، مع الاستفادة من تجارب صناديق الدعم القائمة؛

- تحديد مبادئ ومعايير منح صندوق الدعم المذكور، سواء على مستوى نظامه الداخلي أو دفتر تحملاته؛

- تحديد المؤهلات المهنية وكفاءات أعضاء لجان صندوق الدعم الضرورية لدراسة وفحص المشاريع المرشحة للحصول على الدعم المالي؛

- وضع نظام داخلي خاص بكل صندوق من الصناديق الثلاثة، على النحو المنصوص عليه في النصوص الجاري بها العمل؛

- الحرص على أن تضع كل لجنة خاصة بالدعم خطة عملها وتقدم حصيلتها السنوية، وفقا لما تنص عليه النصوص الجاري بها العمل؛

- الحرص على أن تكون محاضر اللجان شاملة ومكتملة، بحيث تسجل المناقشات التي تمت بين الأعضاء وتوثق مواقفهم بخصوص منح الدعم، مع تدوين مفصل للتقييم الفني لمختلف المشاركين والتقدير المالي للمبالغ المخصصة، وذلك لضمان الشفافية في

اختيـار المسـتفيدين؛

- إعداد محضر في حالة ما تم تغيير أحد أعضاء الكتابة الخاصة بأحد اللجان؛

- إحداث شبكة للتنقيط انطلاقا من معايير تقييم كل لجنة.

ب- صندوق دعم الإنتاج السينمائي

- منح الوصل عند تسلم الملف، بشكل ممنهج، لمقدمي طلبات الدعم وفقا للنصوص المعمول بها؛

- الحرص على أن تكون منهجية تحديد نسبة التعويض من قبل اللجنة رسمية، وذلك استنادا إلى دراسة تساعد على التدبير الأمثل لخزينة صندوق الدعم؛

- وضع آلية رصد لضمان التزام الأفلام، التي فازت بجوائز في المهرجانات المنظمة بالمغرب أو بالخارج أو التي تم تسويقها بالخارج، بتسديد حصة الإيرادات المتعلقة بالجوائز الفائزة والدفع من حصة مداخيل شباك التذاكر. ونفس الأمر ينطبق على الأفلام التي تم التنازل عن حقوق استغلالها؛

- إحداث هيئة ضمن هياكل المركز السينمائي المغربي تتولى استرداد ومتابعة تسديد التسبيقات على المداخيل المدفوعة لإنتاج الأفلام السينماتوغرافية، سواء على مستوى مصلحة صندوق الدعم أو قسم الإنتاج؛

- وضع أدوات وقواعد للمشاركة والتسيير على مستوى كتابة المركز السينمائي المغربي ومصلحة الدعم، بهدف تحسين تدبير الملفات وضمان مصداقية المعطيات؛

- الحرص على الالتزام بمقتضيات القرارات المتعلقة بصناديق الدعم أثناء معالجة ملفات طلبات الدعم؛

- احترام المعايير الفنية أثناء مشاهدة الأفلام التي توصلت بها لجنة دعم الإنتاج السينمائي، أي بصيغة «المجموعة السينمائية الرقمية» (DCP)، وفقا للمادة 17 من القرار عدد 12-2490 كما تم تعديله وتتميمه.

ت. صندوق دعم تنظيم المهرجانات السينماتوغرافية

- تقديم وصل إيداع الملف مع تحديد التاريخ، وذلك لضمان الالتزام بالآجال التنظيمية لإيداع الطلبات؛

- إخبار المترشحين كتابيا بمآل طلبهم، طبقا لمقتضيات المادة 6 من القرار رقم 12.2492 كما تم تعديله وتتميمه؛

- الحرص على أن تتضمن محاضر الجلسات كذلك الملفات التي تم رفضها، مع تدوين أسباب الرفض؛

- إعادة النظر في منهجية دعم المهرجانات، في أفق خلق دينامية مهنية حقيقية (الموقع الإلكتروني لمنظمي المهرجانات، المجلات الصحفية، ...) على جميع المستويات وتحقيق قيمة مضافة على مستوى كل جهة وإقليم ذي الصلة؛

- الحرص على أن تتم المصادقة على تقارير حسابات المهرجانات المستفيدة من الدعم من قبل محاسب معتمد وفقا لما يفرضه دفتر التحملات.

ث. صندوق إحداث ودعم قاعات السينما ورقمنتها وتجديدها

- تحديد المعايير والشروط المتصلة بقرار استفادة قاعات السينما من الدعم المقترح: شروط الراحة الضرورية، احترام الحد الأدنى من المعايير التكنولوجية (نظام الصوت والعرض)، وشروط السلامة التي يجب أن تتوفر داخل غرفة العرض؛

- تقديم المشروع الثقافي المتعلق بالقاعة موضوع طلب الدعم، طبقا لمقتضيات المادة 2 من القرار الذي يحدد مدى مساهمة المشروع على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، كمعيار لمنح الدعم؛

- تقديم وصل إيداع الملف مع تحديد التاريخ، لضمان الالتزام بالآجال التنظيمية الخاصة بتقديم الطلبات؛

- الحرص على أن تكون ملفات طلبات الدعم مكتملة وتتضمن كل الوثائق الضرورية وفقا للنصوص المعمول بها عند إيداعها، قبل إحالتها على اللجنة؛

- الحرص على أن تقوم الشركات المستفيدة بإثبات فتحها لحساب مخصص لدعم المركز السينمائي المغربي، حيث يتم تحويل جميع النفقات والتكاليف المتعلقة بالمشروع.

5. التمويل

- تعبئة التمويل على الصعيد الجهوي: بحث سبل الحصول على دعم مالي مباشر من الجهات والجماعات الترابية الأخرى أو من صناديق تمويلية أو جمعيات جهوية؛

- إحداث مساهمة مالية عن تذاكر السينما: اقتطاع نسبة، وإن تكن رمزية، عن كل تذكرة، لا سيما بالنسبة للأفلام المستفيدة من الدعم؛

- رسوم على مداخيل مقدمي خدمات الفيديو: العمل، على سبيل المثال، على إلزام مقدمي خدمات الفيديو حسب الطلب (VOD) بأداء نوع من الرسوم تكون متناسبة مع رقم المعاملات الذي يحققونه في المغرب؛

- تدابير رامية إلى تعزيز عرض المركز السينمائي المغربي والتحكم في الأخطار المرتبطة بنشاطه، وذلك من أجل مواكبة ارتفاع مداخيله. ويمكن في هذا الصدد، استثمار الفرص التي يمكن أن تتيحها التدابير التالية:

  - تأهيل الخزانة السينمائية المغربية، من أجل تحسين مداخيلها؛

  - إحداث تعويض مالي يتلقاه المركز السينمائي المغربي نظير وضع التقنيين المختصين التابعين له رهن إشارة المُنتِجين؛

  - ترصيد وتثمين الخبرة المهنية التي راكمها العاملون بالمركز السينمائي المغربي من خلال تقديم عرض تكوينات مؤدى عنها في المجال السينمائي؛

  - تعزيز جهود مكافحة القرصنة وتحميل المحتويات الرقمية بشكل غير قانوني؛

  - تأهيل المختبر بما يمكن من تحسين مداخيله؛

  - وضع آلية للرصد واليقظة التكنولوجية في مجالات الفيديو والصوت من أجل تمكين المركز السينمائي المغربي من استعادة مكانته كرائد في مجال خدمات ما بعد إنتاج الأفلام، ليس بغرض منافسة المقاولات المغربية ولكن من أجل الارتقاء بالقطاع والنهوض به؛

  - إنجاز دراسة لقياس مدى رضا المستهلكين، من أجل الوقوف عند انتظاراتهم من الصناعة السينمائية، خاصة على مستوى عرض الأفلام بالقاعات السينمائية؛

  - إنجاز بحث حول أثمنة تذاكر الدخول إلى قاعات السينما من أجل تحديد التدابير الكفيلة بدمقرطة الولوج إلى الثقافة السينمائية بالمغرب؛

  - مراجعة النصوص المؤطرة للعلاقات بين توزيع الأشرطة السينمائية واستغلال قاعات السينما، من أجل إرساء المزيد من الشفافية خاصة في ما يتعلق بتحصيل التسبيقات على المداخيل؛

تشجيع مؤسسات أخرى على الانخراط بشكل أكبر في تمويل القطاع السينمائي، وتوجيه المستثمرين نحو هذه المؤسسات التمويلية ونحو أشكال أخرى من التمويل

6. مراقبة وتتبع السياسة العمومية

- انخراط البرلمان بشكل أقوى في مراقبة السياسة العمومية في مجال السينما، خاصة على مستوى تتبع توصيات مؤسسات الدولة والتفاعل معها؛

- وقف أي دعوة للرقابة، في انعدام إطار قانوني ، داخل المؤسسة التشريعية والإسراع بوضع إطار قانوني لحماية حرية الإبداع.

7. التكوين

أ. توصيات موجهة للقطاعات الوزارية (التعليم العالي والتكوين المهني)

وضع استراتيجية خاصة بالتكوين السينمائي وإدماج حقوق الإنسان في دفاتر التحملات الخاصة باعتماد أسلاك الإجازة المهنية والماستر والدكتوراه؛
إغناء عرض التكوين السينمائي في المغرب بالعلوم الإنسانية (الفن، الفلسفة، التخصصات النفسية -الاجتماعية، التاريخ، ...)؛
إدراج التخصصات القانونية (القانون الدستوري، قانون الشغل، ...) وحقوق الإنسان في مختلف برامج التكوين السينمائي؛
النهوض بالتربية على وسائل الإعلام، والتربية على المواطنة، وإدماج وَحَدة حول «محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية[1]» الهادفة إلى غرس الحس التحليلي والنقدي وتعزيز احترام القيم الكونية في كل أشكال التواصل؛
وضع إطار للشراكة بين مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات التكوين؛
تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التكوين؛
الانفتاح على التجارب العالمية والممارسات الفضلى في مجال التكوين السينمائي؛

1 يجب أن تمثل تخصصا عرضانيا يتم تدريسه في المدارس والثانويات ولدى هيئات المجتمع المدني والجمعيات المهنية

تحسيس أساتذة السينما بمضامين حقوق الإنسان؛

إدماج تخصصات حقوق الإنسان عند بلورة برنامج التكوين؛

تطوير مفهوم الجامعة/المدرسة المواطِنة.

ب. توصيات موجهة للمركز السينمائي المغربي

وضع استراتيجية للتكوين المستمر في مجال حقوق الإنسان لفائدة مختلف الفاعلين العاملين في مسلسل الإنتاج السينمائي؛

تعزيز مشاركة المختصين والناشطين في مجال حقوق الإنسان (المؤسسات، المنظمات الدولية، المجتمع المدني) في دورات التكوين المستمر المنظمة لفائدة أطر المركز السينمائي المغربي؛

تعزيز الشراكة بين المركز السينمائي المغربي ومؤسسات التكوين؛

تعزيز الروابط بين النوادي السينمائية ونوادي حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية من أجل النهوض باحترام الحق في الصورة ومحاربة الصور النمطية، إلخ

ج. توصيات موجهة للمجتمع المدني

اقتراح إدراج مكون خاص بحقوق الإنسان في إطار دورات تكوينية بمختلف المهرجانات والتظاهرات السينمائية؛

تعزيز الشراكة بين الجمعيات السينمائية وهيئات حقوق الإنسان؛

تعزيز الشراكات مع الجامعات ومعاهد التكوين.

5. خلاصة عامة

في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بإشراك هيئات المجتمع المدني في تتبع وتقييم السياسات العمومية (الفصل 12 من الدستور)، قامت جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، وعيا منها بأهمية هذه الدينامية في تعزيز القيم والمبادئ التي كرسها الدستور، وتتويجا لمسار عشر سنوات من التعاون مع المركز السينمائي المغربي، بإبرام اتفاقية شراكة مع المركز تم بموجبها إنجاز هذا التقرير حول السياسة العمومية في مجال السينما في ارتباط مع التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان.
وقد تميز هذا التقرير، الأول من نوعه، بمشاركة فاعلين من عالم السينما، ومخرجين، وممثلين، وتقنيين، ونقاد، وغرف مهنية، الذين ساهموا في تحديد الأولويات المقترحة وأثاروا التوصيات التي تمت بلورتها أعلاه

للإجابة على السؤال العام التالي : «إلى أي حد تمكنت الإدارة المسؤولة عن السياسة العمومية في مجال السينما بالمغرب من مواكبة تطور السياسة العامة للدولة في مجال حقوق الإنسان، بوصفه اختيارا استراتيجيا للدولة، منذ نشر التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة واعتماد دستور سنة 2011؟»، قامت جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان بالاشتغال مع العديد من الخبراء، كل في مجال اختصاصه، واقترحت جملة من التوصيات الموجهة لمختلف الأطراف المتدخلة في قطاع السينما بالمغرب

وتهم هذه التوصيات السياسة الثقافية والسينمائية؛ ومكون حقوق الإنسان والحريات؛ وتحفيز النقاش بين الفاعلين؛ ومراقبة وتتبع السياسة العمومية؛ والتكوين. كما شكلت مسألة حكامة القطاع السينمائي وتمويله موضوع تحليل وجرى اقتراح جملة من التوصيات بشأنها، رغم أنها قد تبدو للبعض بعيدة نوعا ما عن الإشكالية الرئيسية للتقرير، غير أننا ارتأينا أنه من المهم تناول هذا الجانب من أجل تشكيل فكرة عامة عن وضعية السياسة العمومية المتعلقة بالسينما في المغرب، على اعتبار أن الحكامة والتمويل يشكلان ركيزتين أساسيتين لأي سياسة عمومية

بالنظر لطابعها غير المسبوق، فقد كان إنجاز هذا التقرير عملا مهما ومضنيا، سواء على مستوى المقاربة أو التوثيق أو التلخيص. وتأمل جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان أن يكون هذا العمل الأول من نوعه فاتحة لأعمال أخرى وأن يساهم في مأسسة ثقافة تتبع السياسات العمومية، عموما، وتلك المتعلقة بالثقافة والسينما، على وجه الخصوص

وتسعى جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير الأول إلى المساهمة في بناء جسر من الحوار والتبادل بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية، في أفق إطلاق نقاش بَنَّاء بين الفاعلين كفيل بإغناء التفكير حول إصلاح القطاع السينمائي بما يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات والنهوض بها (الفصل 26 من الدستور)، بغية دعم النهوض بالإبداع الثقافي والفني ومن ثم الارتقاء بالسينما المغربية

CINÉMA & DROITS DE L'HOMME

جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان

ⵜⴰⵛⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵜⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵏⵉⵏ ⵖⵓⵙⵙⵉⵏⵉⵎⴰ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵡⵉⵏ

ASSOCIATION DES RENCONTRES MÉDITERRANÉENNES DU CINÉMA ET DES DROITS DE L'HOMME

ARMCDH ARMCDH.MA

شـقة رقم 3، عمارة 5، زنقة يوسـف بن تاشـفين، حسان، 10010 الرباط - المغرب